السياسة الخارجية الجزائرية في ظل دستور 1976 : دراسة في المحدّدات، المبادئ، والتوجّهات

Algerian Foreign Policy Under The 1976 Constitution: A Study of Determinants, Principles, and Trends

الدكتور/ عربي لادمي محمد [2،1]

جامعة تامنغست، (الجزائر) [1]

[2] **المؤلف المراسل:** ladmiarbi2020@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/22 تاريخ القبول للنشر: 2021/11/23 تاريخ النشر: 2022/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ دلال وشن (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ أحمد عناد (جامعة الوادي)

ملخّص:

تتناول هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية، وتناقش معطياته من خلال إسقاط المبادئ والأهداف التي نصّ عليها الدستور الجزائري على واقع الممارسة التي شهدته السياسة الخارجية الجزائرية خلال عقود ما بعد الاستقلال.

كما تركز هذه الدراسة على تناول مدى تأثر السياسة الخارجية بمحدّداتها في الجزائر سواء كانت داخلية أو تلك المتعلقة بالبيئة الدولية، وتناقش الدراسة كذلك بعض توجّهات وأدوار السياسة الخارجية الجزائرية ومدى تواؤمها مع المبادئ والأهداف التي أقرها الدستور الجزائري منذ الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية؛ دستور الجزائر ؛ المحددات؛ الأهداف؛ التوجهات.

Abstract

This study investigates the Algerian foreign policy issue, and discusses further its implications through dropping the principles and objectives that were set out in the Algerian Constitution on the reality of the practice perceived by Algerian foreign policy during the decades after independence. Moreover, this study focuses on to what extent the foreign policy is influenced by its determinants in Algeria, whether internal or related to the international environment. It explores also some of the directions of the roles of Algerian foreign policy and its compatibility with the principles and objectives adopted by the Algerian Constitution since the independence.

Key words: *Foreign policy; the constitution of Algeria; determinants; goals; orientations.*

مقدّمة:

تعتبر السياسة الخارجية من الأدوات التي تعتمد علىها الدول لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الخارجية وفقا لرؤية قادتها السياسيين، وانطلاقا من مبادئ وأهداف يحدّدها دستورها الوطني. وقد عرفت الجزائر تميّزا نوعيًّا بخصوص رسم الخطوط الرئيسة لسياستها الخارجية عام 1976، إذ خَصّ دستورها آنذاك سياستها الخارجية بفصل كامل، نظرا لأهميّتها لدى صانع القرار.

وتتمتّع الجزائر بموقع جغرافي جعلها دولة ذات أهميّة بالغة، بموضعه المطلّ على البحر المتوسّط، ما يسمح لها بتقلد دور إقليمي مهم. كما أنه يتوسط عدة دوائر إقليمية، كمنطقة البحر المتوسط، بوابة جنوبية للاتحاد الأوروبي، بوابة شماليّة لإفريقيا. الساحل الإفريقي. ما يؤهّلها لتقلّد دور فاعل في سياستها الخارجية.

وتسعى الجزائر إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجيّة لسياستها الخارجيّة انطلاقا من محدّداتها ومقوّماتها التي تبني من خلالها القوّة الكافية (صلبة أو ناعمة) لتحقيق تلك الأهداف، سواء كانت قصيرة أو طويلة المدى.

تتجلّى أهمية هذه الدراسة في البحث عن العلاقة بين توجهات أدوار السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها وأهدافها التي أقرّها دستور الجزائر عام 1976 في ظلّ المعطيات الداخلية والظروف الدولية التي شهدها العالم آنذاك.

وباعتبار أنّ دستور الجزائر عام 1976م كان اللبنة الأساسية لقواعد السياسة الخارجية للجزائر_ بعد بيان أوّل نوفمبر_ حيث خصّها بفصل كامل نظير أهميتها، وانعكاسا لخصوصية المرحلة، فإن هذه الدراسة ستركّز على محدّدات السياسة الخارجيّة للجزائر بشكل عام،وستتطرق لمبادئها وأهدافها وفقا لدستور 1976 وإنعكاساتها على توجهات أدوارها.

وتظهر أهمية الدراسة كذلك باعتبارها تأتي في ظل التحول الذي تشهده الجزائر منذ 2019 في اطار بناء الجزائر الجديدة وما صاحب ذلك من إعادة للنظر في مبادئ واهداف سياستها الخارجية في الدستور الذي تم الاستفتاء عليه منذ أشهر.

إذا من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال التالي:

كيف انعكست معطيات فترة السبعينات على مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دستور الجزائر آنذاك؟

وللإجابة عن هذا السؤال المركزي نقدم الاسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي المحددات الداخلية للسياسة الخارجية للجزائر؟
- ✓ ماهي مبادئ واهداف السياسة الخارجية الجزائرية في ظل دستور الجزائر لعام1976؟
- ✓ ماهي ابرز توجهات ادوار السياسة الخارجية الجزائرية في ظل معطيات البيئة الدولية؟

وللإجابة عن السؤال المركزي السابق يمكن اختبار الفرضية التالية:

السمات الشخصية لصانع القرار حددت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في دستور 1976.

وسنتناول موضوع هذه الدراسة من خلال مبحثين، يتناول المبحث الاول محددات السياسة الخارجية الجزائرية والتي تنوعت بين محددات جغرافية، محددات بشرية وشخصية، اجتماعية ومحددات سياسية وعسكرية. أما المبحث الثاني فقد تناول مبادئ واهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الأول:
محدّدات السياسة الخارجية الجزائرية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو آخر في توجيه وبلورة السياسة الخارجية لأي دولة، كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية (عبيد الله مصباح، 1999، ص129).

وتتعدد محدّدات السياسة الخارجية الجزائرية وفقا لمحددات داخلية و أخرى خارجية وسنركز في هذا المقام على المحددات الداخلية. ويقصد بها جميع المعطيات الداخلية التي تتميز بها الدولة الجزائرية والتي يمكن أن تؤثر في توجيه سياستها الخارجية، وتشمل المحدّدات الجغرافية، الموارد الطبيعية،المحددات البشرية،المحددات الشخصية والمحددات المجتمعية.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والموارد الطبيعية

وهي المحددات المتعلقة بإقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي له(الاقليم)، والتي ترتبط أساسا بالموقع الجغرافي للدولة وما يحتويه من مميزات جيولوجية وموارد طبيعية، والتي يظهر تأثيرها في مدى قوة الدولة أو ضعفها، ما ينعكس بشكل أو أخر على أهداف وتوجهات السياسة الخارجية.

الفرع الأول: المحددات الجغرافية

تشمل المحددات الجغرافية كل من الموقع الجغرافي، المساحة، التضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية. وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي. أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياستها الخارجية. فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الاستراتيجية ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه ان يساهم في بناء قوة الدولة (فهمي، 2006، ص 60).

ويحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية، فالموقع الجغرافي للجزائر كان له الدور المؤثر في القضية التحررية للوطن من الإستدمار الفرنسي. وذلك من خلال ابعاده المتعددة السابقة الذكر. وتنوع ابعاد الموقع الجغرافي للجزائر يسمح لها بتعدد العلاقات الخارجية لها وتنوع سياستها الخارجية وفقا لكل بعد سواء كان البعد الافريقي او المشرقي او المغاربي او حتى الاوروبي. كما يساهم في تكريس النفوذ في الاقاليم المجاورة ذات الاهمية البالغة، مما يجعلها تدعم حكومات بعينها وفقا لمصلحتها

القومية. بالإضافة الى دعم قضايا معينة كاستقلال الصحراء الغربية، فالصحراء الغربية تعتبر بوابة مباشرة للجزائر على المحيط الاطلسي، واستقلالها يعتبر مكسبا جيوسياسيا مهما للجزائر.

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية

توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب، ومواد غذائية كالقمح والذرة، توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتلاءم مع توجهات سياستها الخارجية.

أما الجزائر فإنها تتوفر على موارد طبيعية جد هامة تمكنها من بناء قوتها والاعتماد على ذاتها ما يساهم في استقلالية قرارها السياسي الخارجي ويدعم مواقفها الدولية.

وتتنوع الثروات الطبيعية للجزائر -وفقا لمعطيات الوكالة الوطنية للإحصائيات 2016- حيث تحتل الجزائر المكانة الـ 15 من حيث احتياطي النفط (45 مليار طن...)، والمرتبة الـ 18 من حيث الإنتاج والـ 12 في التصدير وقد تصل قدراتها في التكرير إلى 22 مليون طن/سنويا. أما في ما يخصّ الغاز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة الـ7 في العالم من ناحية الموارد المؤكدة، والمرتبة الـ 5 من حيث الإنتاج والـ 3 في التصدير. فالجزائر، عملاقا طاقويا حقيقيا... فهي تظلّ بلا منافس في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي. وهي المموّن الثالث بالغاز الطبيعي والبترول للاتحاد الأوروبي والممون الطاقوي الرابع له.إضافة إلى هذه الثروات، تختزن الجزائر في باطنها، مناجم شاسعة من الفوسفات، والزنك، والحديد، والألمنيوم بالإضافة الى الذهب... إلخ. (الوكالة الوطنية للإحصاء، 2016)

بالإضافة الى ذلك، الثروة الزراعية والسمكية، حيث تتوفر الجزائر على "اراضي خصبة صالحة للزراعة خاصة زراعة القمح والحمضيات، وقد عرفت الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي بقوتها في هذا القطاع حيث كان لهذا القطاع الدور الكبير في سياستها الخارجية خاصة تجاه الدول الاوروبية وبالخصوص فرنسا التي كانت "تدين للجزائر بـ "24 مليون فرنك فرنسي من عائدات القمح" (بوحوش، 1997، ص 87). وتشارك الزراعة بنسبة 14 بالمائة من الناتج المحلي ويعتبر تراجع كبير امام نسبة 60 % من الناتج المحلي عام 1967". (لعروق، 2013. ص 24)

وهذا التراجع انعكس سلبا على اقتصاد الجزائر، ما دفعها الى استيراد الحبوب ما زاد من مديونيتها الخارجية خاصة في تسعينات القرن الماضي ما قيد سياستها الداخلية والخارجية بسبب تبعيتها للجهات الدائنة.

المطلب الثاني: المحدّدات البشريّة والشخصيّة

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهمّا لبناء قوة عسكرية قادرة على تحقيق أهداف سياستها الخارجية أثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملا مهمّا في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة، مثلما هو الحال في الصين، إلا أن هذا ليس

مقياسا ثابتا لقوة الدولة عسكريا أو اقتصاديا. فإسرائيل تملك جيشا يمثل حوالي 10% من مجموع سكانها، كما أن عدد سكان إسرائيل اقل بكثير من الهند، ولكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، كذلك يعتبر جيشها من أقوى الجيوش من حيث التطور التكنولوجي.

الفرع الأول: المحدّدات البشريّة

ويعتبر تنوع التركيبة البشرية لسكان الجزائر مصدر قوة وضعف في آن واحد في صنع القرار في السياسة الخارجية، حيث ان التعدد الاثني _ العرقي الذي تعرفه الجزائر يجعل القرار السياسي الخارجي دوما في إطار ما يسمى بحماية التماسك المجتمعي ووحدة الدولة، إذ أن الجزائر مجبرة على اتخاذ مواقف معينة مثل رفضها لاستقلال اقليم أزواد شمال مالي _الذي يقطنه قوميات الطوارق وعرب بني حسان _ ودعمها للحل السلمي في اطار دولة مالية موحدة. باعتبار أن نفس القوميات تقطن الولايات الجنوبية الحدودية للجزائر خاصة ولايات تمنراست وإليزي وأدرار.

أمّا من الناحية الايجابية فإنّ التعدّد الإثني لسكان الجزائر يساهم في تفعيل الديبلوماسية الشعبية والثقافية والاقتصادية من أجل التقارب مع الدول ذات نفس التعدد الإثني. وكذلك تحقيق النفوذ من خلال تواجد تلك القوميات في دول الجوار.

ومن ناحية أخرى، انعكست زيادة عدد السكان أمام تراجع النمو الاقتصادي في الجزائر على قوتها الاقتصادية، فاستقرارها وسيادتها في القرار السياسي الخارجي، حيث أن نسبة النمو السكاني تقارب 3% في مقابل نسبة نمو اقتصادي تقدر بـ 2% 2006 (عروق، 2013، ص 20)، وقد تراجعت بشكل كبير إثر انهيار سعر برميل البترول منذ 2014. ويمكن مقارنة تأثير ذلك في السياسة الخارجية الجزائرية إذ نجد أنها كانت نشطة عام 2003 بحيث شهد النمو الاقتصادي آنذاك نسبة 6.9 % (الوكالة الوطنية للإحصاء، 2016)، نظرا لارتفاع سعر البترول ما ساهم في تسديد الديون الخارجية المستحقة على الجزائر للمؤسسات المالية الدولية. وهو ما انعكس على موقفها من الحرب على العراق2003والحرب على جنوب لبنان 2006 وسيادتها على قراراتها الخارجية.

الفرع الثاني: المحددات الشخصية

إنّ من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، المحددات الشخصية لصانع القرار. لأنه غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعوا القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم، لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في دول العالم الثالث، حيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار.

وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية. ونعني بالسمات الشخصية مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي للقائد.

وقد سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية وتصنيفها، ومن أهم نماذج السمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية

للدول، نموذج الشخصية التسلطية لـ"ادرونو"،ونموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا لـ "روكيتس"، نموذج تحقيق الذات لـ"ماسلو"(جونسون، 1989، ص 26).

حدّد "ادورنو" وزملائه سمات الشخصية التسلطية في اليمينين المتطرفين وأضاف كل من "كريستي" و "جاحود" أن هذه السمات تتواجد كذلك في اليساريين المتطرفين والمؤيدين للشيوعية.

ومن أهم سمات ذوي الشخصية التسلطية، النزوع إلى السيطرة على المرؤوسين، والإذعان لمن هم أعلى منهم مقاما، والحساسية لعلاقات القوة والحاجة إلى تصور العالم في إطار منظم. والاستعمال المفرط لنماذج النمطية في تصوير الأحداث والأشخاص والتمسك بالقيم التقليدية. وينزع التسلطيون كذلك إلى التعصب الوطني والعنصرية. كما تنزع إلى الدخول في حرب وتأييد العدوان (مصباح، 2008، ص 215).

ومن أبرز الأمثلة على الشخصية التسلطية "هتلر" و"موسليني" قبل الحرب العالمية الثانية، وكذلك مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك" الذي عرف بالعنصرية ضد القومية العربية، وكذلك الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" حيث اتسمت سياسته بالحروب. والرئيس " ترامب" الذي اصر على رفض الأخر من خلال قانون الهجرة للولايات المتحدة الذي استثنى رعايا اكثر من 7 دول من دخول للولايات المتحدة الامريكية.

أما الشخصية المنغلقة عقليا فقد ميزها "روكيتش" بأنها تتميز بقدر كبير من القلق، و تولي اهتماما أكبر بمصدر المعلومات الجديدة بدلا من مضمونها، وعدم القدرة على استيعاب المعلومات التي تتعارض مع نسقها العقدي، وتنعكس هذه الصفات بالسلب على انتقاء الخيار الأمثل من بين عدة بدائل. ويزداد احتمال تصور أصحاب الشخصية المنغلقة عقليا للمؤامرات، وهذا يميز معظم قادة العالم الثالث وبالأخص قادة الدول العربية، حيث أنهم في حاله أزمة داخلية يسارعون إلى تحميل المسؤولية لأطراف خارجية تتآمر عليهم من أجل زعزعة استقرار بلدانهم (جونسون، 1989، ص 27)، وهذا ما يشكل انعكاسا سلبيا للسياسة الخارجية للدول المتهمة ما يجعلها تقوم برد فعل غير مناسب وقد يؤدي إلى حالة أزمة بينهم.

أما نمط تحقيق الذات الذي أتى به "ماسلو" هو من سمات الشخصية التي تؤثر ايجابيا على السياسة الخارجية، ويجب أن تتوفر بعض الشروط في شخصية صانع القرار لتحقيق هذا النمط. وتشمل هذه الشروط توافر الحاجات الفيزيولوجية، والأمن الداخلي والطمأنينة والعاطفة والانتماء، واحترام الذات ويؤدي إشباع هذه الحاجات إلى خلق شعور بالثقة لدى الفرد (جنسن، 1989، ص 28).

وقد عرف الرئيس الجزائري الأسبق "هواري بومدين" بشخصية كاريزمية معتدلة وفقا لنمط تحقيق الذات الذي أتى به "ماسلو"، حيث تميزت سمات شخصيته بالثقة بالنفس والأمن الداخلي والانتماء، ويظهر ذلك جليا في دعمه للقضايا العربية كالقضية الفلسطينية واعتزازه بانتمائه للجزائر وللقومية العربية حيث يعتبر أول رئيس دولة يلقي خطابا باللغة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.هذا وقد شهدت مرحلته قوة القرار في السياسة الخارجية ومن أبرز المواقف، دخوله الحربين ضد

الكيان الصهيوني عامي 1967و1973 وقطعه للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية اثر انهزام الجيوش العربية عام 1967 (سعدي، 2014، ص 55)، بسبب دعم الولايات المتحدة الامريكية لإسرائيل.

أما الرئيس الأسبق "الشاذلي بن جديد" فقد اتسمت شخصيته بالاعتدال والتلقائية وانفتاحه الزائد على الآخر وهو ما ظهر جليا في زيارته لفرنسا كأول رئيس جزائري يزور البلد المحتل منذ الاستقلال.

المطلب الثالث: المحددات المجتمعية، السياسية والعسكرية

يتناول هذا المطلب المحددات المجتمعية، السياسية، والعسكرية للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث تتضمن المحددات الاجتماعية، خصائص الشخصية القومية، الرأي العام، المجتمع المدني، أما المحددات السياسية فتشمل طبيعة النظم السياسية، الاستقرار السياسي. وفي الأخير يتناول هذا المطلب المحددات العسكرية.

الفرع الأول: المحددات المجتمعية

تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها:

أولاً- خصائص الشخصية القومية:

والمقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم، وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من التربية الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم غالبا ما يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس ذلك على خياراتهم في السياسة الخارجية. كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي (حتي، 1985، ص 194).

فخصائص الشخصية القومية المشتركة توجه سلوك السياسة الخارجية، وأبرز مثال في هذا الصدد، الرؤساء القوميون العرب كالرئيس الجزائري هواري بومدين الذي خاطب رؤساء الدول والحكومات في الجمعية العامة للأمم المتحدة باللغة العربية، فالأخير كان متأثرا بصفات القومية العربية، وداعما للحركات العربية التحررية. كذلك توجه الرؤساء في الجزائر بعده دوما نحو دعم القضايا العربية وقضايا التحرر.

ثانياً- الرأي العام:

في المجتمعات الغربية يكون للرأي العام دور فعال في توجيه السياسة الخارجية، أما الأنظمة التسلطية فلا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير، بسبب انفرادية السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة، وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والمظاهرات.

وترى المدرسة الواقعية بأن الرأي العام يتميز بصفات أهمها عدم الاهتمام والتبسيط والتقلب الشديد، وعدم توفره على المعلومات الكافية في مجال السياسة الخارجية، ويؤثر صانع القرار على الرأي العام أكثر من تأثير الأخير على الأول، فالرأي العام يلتف حول صانع القرار (الرئيس) خاصة في الأزمات ويؤيده بشكل مطلق(مصباح،2008،ص39). كما أن تأثير الرأي العام في توجيه السياسة الخارجية مرتبط

بالعوامل المؤثرة في توجيه الرأي العام في حد ذاته واهم هذه العوامل وسائل الإعلام، الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح.

وقد برز دور الرأي العام في الجزائر في مواقفها من احتلال العراق عام 2003 وكذلك دعم الجزائر لانتفاضة الأقصى عام 2000 ورفضها للحرب على غزة عامي 2009، 2014. والحرب على لبنان 2006، كما أنّ الراي العام في الجزائر كان موجها ولو بشكل جزئي لرفض الجزائر للحرب على ليبيا.

ثالثاً- المجتمع المدني:

تأثير المجتمع المدني في صنع القرار في السياسة الخارجية في الجزائر يكاد ينعدم، ويعود ذلك الى ضعف مكونات المجتمع المدني الرسمي في الجزائر، وقد اتضح دور حزب جبهة التحرير إبان فترة الحرب الباردة في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية نحو الاتحاد السوفياتي، باعتبار أن الحزب آنذاك كان يتبنى النهج الاشتراكي. أما بعد الانفتاح وتعدد الأحزاب نجد تحول معظم الاحزاب السياسية الى النهج الليبرالي.

كما لا يخفى دور الاحزاب الاسلامية في الجزائر في تعبئة الراي العام حول قضايا بعينها خاصة تلك المتعلقة بدعم القضية الفلسطينية وأبرز مثال على ذلك مشاركة حزبي حركة مجتمع السلم وحركة النهضة في قوافل كسر حصار غزة.

الفرع الثاني: المحددات السياسية

تتمثل أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية. فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية. أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية (عبيد الله مصباح، 1999، ص 257).

لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة وتتنافس على مجالات حيوية للنفوذ، وتعتمد لتحقيق ذلك على القوة والعنف مبررة ذلك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات، وأبرز مثال على ذلك الحرب الأمريكية على العراق.

ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، حيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها. كما أنه يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها، ما يساهم في حركية سياستها الخارجية وفاعليتها، وحالة الجزائر في فترة التسعينيات ابرز مثال على ذلك، فعدم الاستقرار في الجزائر، حولها إلى دولة محذورة، مما ادخلها في عزلة عن العالم لأكثر من عشر سنوات، ولازالت أثاره باقية إلى حدّ الآن (خاصة النظرة المتبقية حول الجزائريين في الخارج والصاق صفة الارهاب بهم)، في حين أن فترة 2003الى 2009 عرفت السياسة الخارجية الجزائرية نشاطا وحيوية مميزة، وتجلى ذلك من خلال الزيارات العديدة التي قام بها الرئيس السابق "بوتفليقة" للعديد من دول العالم وعقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية، الأمنية والعسكرية. وكذلك الدور الذي تسعى الجزائر لتحقيقه كوسيط لحل الازمة الليبية الحالية منذ جانفي 2020.

الفرع الثالث: المحددات العسكرية

تعتبر الجزائر من الدول التي تسعى إلى بناء وتجديد ترسانتها العسكرية من أجل دعم قوتها على المستوى الإقليمي والعربي وحتى القاري، حيث "تحتل الجزائر المرتبة الأولى من بين دول منطقة الساحل - الصحراء من حيث الإنفاق العسكري ما رشحها لتكون السوق الأكثر جاذبية في ظل ارتفاع الإنفاق بنسبة21.4 بالمئة وتوقعات بارتفاعه بمعدلات ثابتة بنسبة 6.2 بالمئة حتى عام2017 وفق ما نشره تقرير «مستقبل صناعة الدفاع الجزائري: جاذبية السوق، المشهد التنافسي والتوقعات عام 2017. (دلة، 2013، ص 124)

ووفقا لجريدة الخبرة الجزائرية عن دراسة نشرتها "غلوبال فاير باور" مؤسسة بحثية أمريكية متخصّصة في تقديم بيانات حول الشؤون العسكرية. صنفت الجيش الجزائري كقوة عسكرية الثانية عربيا بعد الجيش المصري، خصوصا في الميزانية السنوية المقدرة بـ: 10,57 مليار دولار، والـ27 عالميا (بودية، 2015).

بالإضافة الى ما سبق، تظهر قوة السياسة الخارجية الجزائرية في المؤسسات والمنظمات الدولية من خلال مخرجات ملتقيات ومؤتمرات تلك المؤسسات واتضح ذلك جليا في اقناع الجزائر للدول الاعضاء في منظمة الاتحاد الافريقي لاستمرارية عضوية جبهة "البوليزاريو" كعضو مراقب في المنظمة رغم مساومة المملكة المغربية الداعية لطرد جبهة "البوليزاريو" كشرط لعودتها للمنظمة، وهو ما اعتبر نصرا للسياسة الخارجية الجزائرية في هذا المحفل الافريقي، وكذلك رفضها لانضمام الكيان الصهيوني للمنظمة كعضو مراقب.

ورغم أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية،إلا أنها لا يمكنها أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية -أي خارج التوازنات الاقليمية والدولية- وذلك لتعقد وتشابك المصالح في النسقين الدولي والاقليمي، وعلى سبيل المثال فان غلق الحدود الجزائرية المغربية 1994 أتى كنتيجة للتفاعل السياسي بين البلدين، كذلك مشاركة الجزائر في الحرب العربية الاسرائيلية عام 1973، وكذا رفض الجزائر للتطبيع مع الكيان الصهيوني، والعديد من المواقف التي تكون ضمن التفاعل في النسق الدولي في مختلف أبعاده.

كما نجد ان الجزائر بعد الاستقلال تبنت النهج الاشتراكي، وانعكس ذلك على سياستها الخارجية في ظل نظام الثنائي القطبية، بالإضافة الى بروز نظام اقليم عربي قوي آنذاك نتج عنه اصطفاف للدول العربية ضد المحتل الاسرائيلي، ما كان له توجيه للسياسة الخارجية الجزائرية لشراء السلاح من الاتحاد السوفياتي بدلا من الدول الغربية المؤيدة للاحتلال الاسرائيلي.

المبحث الثاني:

مبادئ، أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية

يناقش هذا المبحث مبادئ واهداف السياسية الخارجية الجزائرية في ظل دستور 1976 وانعكاساتها على توجهات وأدوار السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بعديها العربي والافريقي بالإضافة الى البعد العالمي.

المطلب الأول: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية

يتناول هذا المطلب مبادئ وأهداف السياسة الخارجية الجزائرية في دستور 1976 والتي انعكست وفقا لمعطيات تلك المرحلة وخاصيتها. والتي سنتناولها بالتحليل.وتظهر تلك المبادئ والاهداف في الفصل السابع من الدستور الجزائري آنذاك من خلال المواد التالية (دستور الجزائر، 1976):

1- المادة 86: تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية.

2- المادة 87: تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.

3- تلتزم الجزائر، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية، باعتماد صيغ للوحدة أو للاتحاد أو للاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة و العميقة للشعوب العربية.

4- وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية، تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

5- المادة 88: تحقيق أهداف منظمة الوحدة الإفريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا و يندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية.

6- المادة 89: تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها. وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

7- المادة 90: وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

8- المادة 91: لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني.

9- المادة 92: يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة، كما يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، من أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال، بعدا أساسيا للسياسة الوطنية.

10- المادة 93: يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية.

من خلال مواد الدستور أعلاه نستنتج:

أن مبادئ واهداف السياسة الخارجية الجزائرية لم تخرج عن مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية وبيان أول نوفمبر للثورة التحريرية.

مبادئ: وحدة الشعوب، حق تقرير المصير وعدم الانحياز، هي مبادئ سامية في السياسة الخارجية الجزائرية وكذلك هي من اهم الاهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من خلال سياستها الخارجية.

عمل الدستور الجزائري آنذاك الى تصنيف اهداف السياسية الخارجية للجزائر حسب الاولويات في ابعادها الاقليمية المختلفة، معطيا الاولوية لما هو مغاربي ثم العربي ثم الافريقي. ونلمس دور شخصية القائد السياسي (هواري بومدين) كصانع للقرار في ترتيب تلك الأولويات.

مبادئ: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عدم الالتجاء الى الحرب قصد المساس بسيادة الدول والشعوب وعدم التنازل عن أي جزء من التراب الوطني، هي مبادئ ثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية.

بالإضافة الى تحقيق الاهداف المنضوية تحت عنوان "تحقيق المصلحة الوطنية"، فان الجزائر ومن خلال سياستها الخارجية تسعى الى تحقيق اهداف المنظمات الدولية المنتمية لها، كمنظمة الامم المتحدة، الاتحاد الافريقي، جامعة الدول العربية.

ارتباط السياسة الخارجية الجزائرية بمبدأ "مدرج القيم"، أي "التدرج الهرمي للقيم حسب اهميتها وهذا المبدأ ينطلق من تصوّر مؤدّاه انه لا يمكن دراسة قيمة معينة او فهمها بمعزل عن القيم الأخرى (عبد الكافي، 2005، ص 387)"، وهو ما نلاحظه في ترابط المبادئ في السياسة الخارجية الجزائرية خاصة بين مبدأي، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وفي نفس السياق فالمحور الأساسي لتحديد أهداف السياسة الخارجية الجزائرية، هو المصلحة القومية للدولة، وتعرف المصلحة القومية بأنها: "مصطلح يرتبط بنظام القيم التي يقوم عليها المجتمع ويتنوع تبعا للأنظمة والاشخاص"(سعيقان، 2004، ص 339)، وتنقسم المصالح القومية الى عدة أنواع:

أولاً- المصالح الجمعية:

وهي مصالح تتميز بملاءمتها لكافة المجتمعات في جميع الازمنة، وتعني وجود منافع عامة في جماعة يستفيد منها كل اعضاء الجماعة مثل الأمن، سواء كانت تلك المصالح اقليمية أو عالمية (عبد الكافي، 2005، ص 304)، ونجد دور سياسة الجزائر المناهضة لدفع الفدية للإرهابيين لتحرير الرهائن ابرز مثال على السعي لتحقيق هذا النوع من المصالح الجمعية، وهو ما اكده مستشار مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة الأمريكية، "ميكائيل كيغن" في افتتاح أشغال الورشة الدولية حول تنفيذ مذكرة الجزائر حول "الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من الاختطافات من طرف إرهابيين مقابل دفع الفدية

والقضاء على المنافع التي تنجر عن ذلك"، حيث أكد أن الجزائر تعتبر أيضا "نموذجا" في مجال "الالتزام" من أجل تنفيذ كيفيات مكافحة هذه الآفات التي "تعزز" الإرهاب على الصعيد العالمي (م. لهوازي، 2015).

ثانياً- المصالح الحيوية:

وهي تلك المصالح التي تقتضي المحافظة على الثروة القومية للدولة والمحافظة على سلامتها وامنها ومباشرة الدولة لسيادتها على تلك المناطق المتعلقة بالمصالح الحيوية، وابرز مثال على ذلك تأميم الجزائر للمحروقات في 24 فيفري 1971، حيث "... تم اكتشاف أول حقل نفطي من قبل شركة سوناطراك Sonatrach الوطنية سنة 1966، الشركة التي استطاعت أن تصنع اسمها بنجاح في الساحة الدولية والخارطة العالمية للطاقة بعد تأميم النفط"(بن الشيخ، 2012، ص188).

ثالثاً- المصلحة الوطنية العالمية:

أن تكون الدولة ضمن فواعل النظام الدولي، ونجد ان الجزائر لها مواقف ساهمت في تكريس المصلحة الوطنية العالمية، ومن أبرزها،" الدور الكبير الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في إنجاح الاجتماع الخاص بتخفيض الإنتاج... بداية من إقناع إيران والسعودية بالجلوس على طاولة واحدة، ثم تحويل اللقاء التشاوري إلى اجتماع استثنائي بقرارات ملزمة وإقرار خفض هو الأول من نوعه منذ 2008، ومن المفارقات أنه أيضا عقد بمدينة وهران غرب الجزائر. وقالت قناة "بي أف أم تي في" الفرنسية، "إن الجزائر نجحت في لعب دور تصالحي داخل أوبك، ما يسمح بتعاظم دورها داخل المنظمة"، مؤكدة على دور الدبلوماسية الجزائرية والموقف القوي لوزير الطاقة "نورالدين بوطرفة" (أشرف، 2016).

المطلب الثاني: توجهات أدوار السياسة الخارجية الجزائرية

يمكن مناقشة توجهات أدوار السياسة الخارجية الجزائرية من خلال إسقاطها على أبرز الأدوار التي تنتهجها الدول ذات السيادة:

أولاً- مؤيد التحرير:

دولة يشعر قادتها أنه من الواجب عليها دعم حركات التحرر، نتيجة للتجربة الاستعمارية البشعة التي مرت بها، فالسياسة الخارجية الجزائرية انتهجت هذا الدور منذ الاستقلال فقد، أسهمت صورة الجزائر كعضو في حركة "عدم الانحياز" في أن تكون نموذجا ملهما لمستقبل حركات مناهضة الاستعمار حول العالم.

وفي ظل انتعاش الحالة الثقافية والسياسية في العاصمة الجزائرية استضافت البلاد أعضاء وممثلين ومكاتب لحركات التحرر من الاستعمار، من فيتنام وجنوب أفريقيا وأنغولا وألمانيا وأميركا اللاتينية" (عبد الله، 2020). كما دعمت الجزائر القضيتين الفلسطينية والصحراوية واعتبرتهما قضيتان جوهريتان ثابتتان في سياستها الخارجية.

ثانياً- زعيم إقليمي:

دولة تعتبر أن لديها ما يكفي من الموارد والقدرات لتمكينها من أن تسيطر على المجال الإقليمي، وقد حاولت قطر أن تحقق هذا الدور في الشرق الأوسط منذ الاحتلال الأمريكي للعراق. وكذلك يبدو تنافس الجزائر والمغرب على تقمص هذا الدور جليا في قضيتي ليبيا ومالي.

ثالثاً- حامي الإقليمية:

دولة تشعر أنه من الواجب عليها حماية الساحة الإقليمية التي تتواجد فيها نظرا للمكانة الإقليمية والقدرات المختلفة التي تميزها عن غيرها من الدول.

أما الجزائر فان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لطالما كان حائلا دون تقمصها لهذا الدور، إلا أنها اتخذت عدة مواقف رافضة للتدخل العسكري في كل من ليبيا ومالي.وأبرز موقف في هذا الصدد "رفض الجزائر طلب مصري لاستصدار قرار أممي لتدخل عسكري دولي في ليبيا "(الجزيرة، 2015).

ويعتبر هذا الدور محور توجه صانع القرار في الجزائر في المرحلة الحالية (2021/2020) خاصة وأنه اعتمد في الدستور الجديد التصريح والسماح لأفراد الجيش الجزائري العمل خارج حدود الوطن في اطار تحقيق السلم والامن الدوليين وفقا للمصلحة الوطنية. وهو تغير واضح في السياسة الخارجية الجزائرية (نظريا) فرضته معطيات البيئة الدولية الراهنة.

رابعاً- النشيط المستقل:

الدولة التي تنتهج سياسة خارجية مستقلة ونشطة، تهدف الى تحقيق مصالح الدولة بغض النظر عن الضغوط الخارجية كما تهدف إلى زيادة وتنويع التفاعل مع الوحدات الدولية المختلفة كما أن انضمام الجزائر لحركة عدم الانحياز آنذاك والكثير من المنظمات الدولية كان لتكريس دور النشيط المستقل في السياسة الخارجية الجزائرية. وهذا الدور ناتج عن طبيعة المرحلة، وحرص الجزائر حينها على ضرورة استقلالية قرارها الخارجي.

خامساً- الوكيل المضادة للإمبريالية:

وهي الدولة التي تتبنى الموقف من كونها مناهضة للإمبريالية نتيجة لخلفيتها التاريخية، كأن كانت ضحية للاستعمار، أو نتيجة لدعم بعض الأيديولوجيات مثل الشيوعية. أو انطلاقا من فكر يرفض التوسع الامبريالي المتنامي بعد الحرب الباردة، ونجد أن روسيا وإيران وكوريا الشمالية، يعتمدون هذا الدور بالإضافة الى سوريا كنموذج عربي.

وفي هذا السياق نجد ان الجزائر اختارت توجه مضاد للوكيل المضاد للإمبريالية من خلال انضمامها لحركة عدم الانحياز، حتى لا تكون اداة لأي طرف في الحرب الباردة.

سادساً- المدافع عن الإيمان:

وهي الدولة التي تشعر أنه من الواجب عليها حماية وتعزيز مبادئ ومعتقدات معينة، يمكن أن تكون هذه المعتقدات سياسية مثل حماية والترويج للديمقراطية.أو دينية، كحماية وتعزيز المسيحية

واليهودية أو الإسلام، ونجد أن الجزائر لطالما تقمصت هذا التوجه في دعمها لحركات التحرر ودعم الشعوب لتقرير مصيرها كالشعب الفلسطيني وشعب الصحراء الغربية.

سابعاً- الوسيط:

دولة تتصور أنها قادرة على تنفيذ مهام محددة من أجل التوفيق بين الدول في حال الصراعات وسوء الفهم، كدور الجزائر في السبعينيات من القرن الماضي. وهذا التوجه تميزت به السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، حيث كان للجزائر دور كبير في حل أزمة الرهائن الامريكيين في إيران عام 1981، وهي "أزمة دبلوماسية حدثت بين إيران والولايات المتحدة عندما اقتحمت مجموعة من الطلاب السفارة الأمريكية في إيران دعما للثورة الإيرانية، واحتجزوا 52 أميركياً من العاملين في السفارة كرهائن لمدة 444 يوم من 4 نوفمبر 1979 حتي 20 يناير 1981. وانتهت الأزمة بالتوقيع على اتفاقات الجزائر في الجزائر يوم 19 يناير 1981. وأفرج عن الرهائن رسميا في اليوم التالي، بعد دقائق من أداء الرئيس الأمريكي الجديد رونالد ريجان اليمين"(الدور الجزائري لحل أزمة الرهائن الامريكيين في ايران (شعاشعية، 2017، ص 22).

وكذلك وساطة الجزائر لإنهاء الحرب بين إريتريا واثيوبيا والتي نجحت من خلال توقيع اتفاق السلام في 18 جوان 2000 وتم توقيع اتفاق سلام شامل بعد ذلك في 12 ديسمبر من نفس السنة (بعثة الأمم المتحدة، 2000/12/12).

ثامناً- صانع السلام:

الدولة تأخذ على عاتقها مهمة تعزيز السّلام والوئام في العالم وهو الدور الذي تنتهجه الجزائر منذ عقود من خلال دعوتها المستمرة لحل النزاعات بالطرق السلمية ورفض التدخل العسكري في الدول، بالاضافة الى دخولها كوسيط لحل النزاعات، وهذا التوجه أكده" المنسق المقيم لهيئة الأمم المتحدة بالجزائر إيريك أوفرفست أن "الجزائر تميزت بدعمها للتضامن والتشاور بين الدول في إطار احترام سيادتها كما انها لعبت "دورا فعالا" في تحقيق السلم والأمن في القارة الافريقية وفي منطقة الشرق الأوسط". (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017/10/24).

تاسعاً- الشرطي:

دولة تشعر أنه من الواجب عليها محاربة ومعاقبة دول الشر والأنظمة المتسلطة والدكتاتورية. هذا التوجّه بعيد عن السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من مبدأ رصين في السياسة الخارجية الجزائرية ألا وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخليّة للدول.

عاشراً- وكيل مكافحة الإرهاب:

دولة تأخذ على عاتقها مهمة مكافحة الإرهاب بسبب تجارب التهديدات الإرهابية أو تجربة في مجال مكافحة الإرهاب.يمكن للجزائر أن تتقمّص هذا التوجّه في سياستها الخارجيّة نظرا للتجربة التي مرّت بها بين عامي 1992 و2000، وقد أشاد منسّق كاتب الدولة الأمريكي المكلف بمكافحة الإرهاب "رافي

قريقورين"، "... بتجربة الجزائر في محاربة الإرهاب، داعيا إلى تقاسم هذه التجربة مع الدول الأخرى في العالم".

الخاتمة:

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال تنوعا محدودا في توجهات أدوارها، تلك الأدوار التي لم تحد عن المبادئ التي حددها بيان أول نوفمبر وانعكست في دستور الجزائر 1976، وهذا الامر يعكس مدى تأثير شخصية صانع القرار (رئيس الجمهورية) في تعديل بنود الدستور، حيث تبرز جليا شخصية الرئيس هواري بومدين في دستور 1976 خاصة فيما تعلق بالسياسة الخارجية، إذ افردها بفصل خاص بها نظرا لأهميتها وفقا لرؤيته.

وقد أثرت الأحداث التي عرفتها الجزائر فترة ما بعد دستور 1976 م على توجهات سياستها الخارجية، حيث اهتم صناع القرار بالشأن الداخلي أكثر من اهتمامهم بدور الجزائر الخارجي وهو ما انعكس على التعديلات الدستورية المتتالية التي عرفها دستور الجزائر منذ 1989 إلى غاية 2020، والتي حذف منها الفصل الخاص بالسياسة الخارجية وتم الاكتفاء بالإشارة الى البنود العريضة لها باقتضاب وبدون تفصيل.

وحاول صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية أن تكون مواقفها متوازنة، أمّا توجّهات أدوارها فغالبا ما تبلورت في نمط الوساطة لبناء السّلام وهو ما شهدته حركة الدبلوماسية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية منذ مطلع العام 2020، وكذلك توجّه مؤيد التحرير الذي عرفت به الجزائر منذ استقلالها، خاصة فيما تعلّق بدعم القضيتين الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية.

ورغم الظروف الإقليمية التي عرفتها المنطقة منذ 2011 ما شكّل تهديدا أمنيا للجزائر عبر حدودها، فإن الجيش الوطني الجزائري رفع التحدّي باعتباره حامي حمى الوطن وبقي دوره ثابتا ورصينا في إطار ما يحدّده الدستور له من مهام.

الإحالات والمراجع:

1. بن الشيخ عصام (جانفي 2012). قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، دراسة للسياق والمضامين والدلالات" دفاتر السياسة والقانون. العدد6،
2. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية. 1962. بيروت: دار الغرب الاسلامي،
3. جونسن لويد. (1989)، تفسير السياسة الخارجية. (تر: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم). الرياض: عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وثيقة الدستور، 1976.
5. سعيقان احمد، (2004)، قاموس المصطلحات السياسة والدستورية والدولية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.

6. شعاشعية لخضر. (جوان 2017)، الدور الجزائري في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. العدد 02
7. عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، (2005) الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية. دار كتب عربية.
8. عبيد الله مصباح زايد، (1999)،السياسة الخارجية. طرابلس: دار التالة. ط 2.
9. لعروق محمد الهادي، (2013). أطلس الجزائر والعالم. الجزائر: دار الهدى.
10. محمد فهمي عبد القادر. (2006) المدخل إلى الاستراتيجية. عمان: دار مجدلاوي.
11. مصباح عامر، (2008)، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. مصطفى دلة أمينة، (2013). "العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا". المجلة العربية للعلوم السياسة. العددين 49،50.
13. منهل سعدي. (2014/2013)، "الاوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين 1978_1965 ". مذكرة ماستر. (جامعة محمد خيضر بسكرة)،
14. أشرف وليد(30سبتمبر2016.)،" اتفاق أوبك: الجزائر تفاجئ العالم"جريدة الجزائر اليوم،.متحصل عليه من الموقع: http://aljazairalyoum.com/اتفاق-أوبك-الجزائر-تفاجئ-العالم/ بتاريخ 2020/11/17
15. منظمة الامم المتحدة، (2000/12/12)، بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، متوفر على الموقع: http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unmee/background.html
16. الجزيرة الاخبارية.(19/02/2015)،الجزائر وبريطانيا ترفضان تدخلا عسكريا بليبيا، متحصل عليه من الموقع: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/2/19 شوهد في 2020/11/25
17. بودية خالد. (22 أوت 2015). "الجيش الجزائري القوة الثانية عربيا و27 عالميا".جريدة الخبر الجزائرية.نافذة اخبار الوطن..متوفر على الموقع:http://www.elkhabar.com/press/article/88499 / شوهد في 2021/01/17
18. عمران عبد الله. (2020/09/19). "عاصمة العالم الثالث ومأوى حركات التحرر من الاستعمار.. زمن المناضلين الدوليين في الجزائر".الجزيرة نت. متاح عل الرابط:
https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2020/9/19/ شوهد في 2020/11/20
19. الموارد الطبيعية متوفرة على الموقع 2019،: http://www.andi.dz/index.php/ar/connaitre-l-algerie/ressources شوهد في جانفي 2021،
20. وكالة الانباء الجزائرية. (2017/10/24). "الجزائر لعبت دورا فعالا في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا والشرق الأوسط". متوفر على الموقع: -http://ar.aps.dz/algerie/48899-2017 شوهد في: 2021/01/25.
21. لعمري إبراهيم(2017/10/24)."منسق مكافحة الارهاب بادارة ترامب يدعو الى الاستفادة من تجربة الجزائر في مكافحة الارهاب". جريدة الجزائر اليوم. الموقع الالكتروني. http://aljazairalyoum.com/%D9%85%D9%86%D8%B3 -%D9%82%/، شوهد في 2021/01/25.
22. م. لهوازي.(23-02-2015)." واشنطن: الجزائر "رائدة" في مكافحة دفع الفدية للإرهابيين".الوطني.الشروق اون لاين. متحصل عليه من الموقع: https://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/234342.html شوهد في 2020/12/20.